المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون

احاطة لمجلس الأمن حول سوريا

24 مارس/آذار 2022

السيدة الرئيسة،

1. أقدم احاطتي اليوم من جنيف في نهاية اليوم الرابع من الدورة السابعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية. لقد عقدت اللجنة اجتماعاتها بدءاً من يوم الاثنين من هذا الأسبوع وتختتم اجتماعاتها غداً الجمعة وهو اليوم الخامس والأخير من هذه الدورة.
2. قبل بدء اللجنة في عملها هذا الأسبوع، كنت قد أشرت إلى أن سوريا لا تزال تُشكل إحدى أخطر الأزمات على المستوى العالمي، وأن هناك حاجة واضحة لإحراز تقدم نحو حل سياسي وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254. ومع وصولنا إلى هذه العلامة الفارقة المأسوية وهي 11 عاماً من الصراع، ومع تزايد احتياجات الشعب السوري الذي طالت معاناته، فقد ناشدت أعضاء اللجنة على العمل خلال هذا الأسبوع بحس من الجدية والتوافق الذي يقتضيه الوضع الراهن.
3. ناقش أعضاء اللجنة هذا الأسبوع مسودات نصوص دستورية حول أربعة عناوين لمبادئ دستورية: هي أساسيات في الحكم، وهوية الدولة، ورموز الدولة، وتنظيم وعمل السلطات العامة. وهي موضوعات مهمة ولم تكن المداولات حولها باليسيرة.
4. لقد وصلنا الآن إلى لحظة مهمة في النقاشات التي تجرى خلال هذا الأسبوع، وفقاً للاتفاق الذي توصل إليه الرئيسين المشتركين والذي عقدت هذه الدورة بناء عليه، فإنه من المنتظر من الوفود أن تقدم نصوصاً معدلة تعكس مضمون النقاشات التي جرت، على أن يناقش أعضاء اللجنة النصوص المعدلة غداً.
5. لذلك سنرى ما إذا كانت الـ 24 ساعة القادمة ستساعدنا على المضي قدماً. الاختلافات كبيرة، ولكن من الممكن التوصل إلى نقاط مشتركة والبناء عليها، إذا ما توافرت الإرادة للقيام بذلك. وينبغي أن تبذل جميع الوفود محاولات جادة للبدء في تضييق مساحة الخلافات. يتطلب هذا الأمر الأخذ في الاعتبار بعضاً من النقاط التي أثارتها الوفود الأخرى، والتوصل إلى صيغ توافقية من شأنها أن تحظى في الوقت المناسب بدعم من أعضاء اللجنة وفقاً لآليات اتخاذ القرار الخاصة بها. وبإمكان

جهد دستوري يسعى بجدية إلى استكشاف نقاط التوافق المساهمة في بناء الثقة في هذه العملية – وهو أمر يفتقر إليه السوريون بشدة في الوقت الحالي.

السيدة الرئيسة،

6. سأتطرق الآن إلى الوضع على الأرض، وسوف يطلعكم مارتن على الاحتياجات الإنسانية المتزايدة والآثار المستمرة على الشعب السوري المترتبة على تدمير جزء كبير من البلاد وانهيار الاقتصاد السوري. وأحث جميع الأطراف المعنية على اتخاذ إجراءات من شأنها تغيير هذه الاتجاهات السلبية، وتوسيع نطاق المساعدة عبر الخطوط وعبر الحدود، وتعزيز الجهود من أجل التعافي المبكر وتعزيز القدرة على الصمود.
7. فيما هو أبعد من المجال الإنساني، فهناك الكثير مما يمكن القيام به لبناء الثقة، وهو الأمر الذي أواصل استكشافه مع جميع الأطراف الفاعلة. ففي نهاية المطاف أصبح واضحاً أنه لا توجد جهة فاعلة واحدة أو مجموعة جهات فاعلة في سوريا يمكنها حسم نتيجة هذا الصراع. فالحل العسكري هو مجرد ضرباً من الخيال. ولقد كانت هذه الحقيقة قائمة منذ البداية، ولكن أصبح من السهل الآن على الجميع رؤيتها.
8. لم تحدث تحولات في خطوط التماس منذ عامين. ومع ذلك، استمر العنف خلال الشهر الماضي بين مختلف الجهات السورية، بالإضافة إلى مجموعتين ارهابيتين مدرجتين على قوائم مجلس الأمن وخمسة جيوش أجنبية. مع تجميد خطوط التماس، فهناك ما يدعو لمحاولة خفض التصعيد عسكرياً وبناء وقف حقيقي لإطلاق النار على المستوى الوطني. وبالمثل، مع استمرار التهديد الذي تشكله المجموعات المصنفة كإرهابية، فهناك مصلحة مشتركة لجميع الأطراف في التعاون والتصدي لها.
9. لا يزال السوريون بمختلف أطيافهم متضررون من محنة المعتقلين والمخطوفين والمفقودين. ويجب أن تتضمن أي محاولة صادقة لبناء الثقة خطوات جادة إلى الأمام بشأن هذه القضية – وهي قضية كانت من ضمن أولوياتي منذ اليوم الأول ولا تزال كذلك.
10. هناك أيضاً الكثير الذي يمكن أن تقوم به الحكومة السورية من جهة والجهات الخارجية المؤثرة من جهة أخرى لمعالجة الشواغل الحقيقية التي يُعبر عنها اللاجئون والنازحون السوريون – وهي المخاوف ذاتها التي تمنع معظمهم من العودة: السلامة والأمن؛ نقص سبل العيش وفرص

العمل؛ الافتقار إلى السكن الملائم وكذلك المخاوف بشأن ممتلكاتهم وأراضيهم وحقوق الملكية؛ ومتطلبات الخدمة العسكرية؛ ونقص الخدمات الأساسية.

السيدة الرئيسة،

11. أعتقد أنه في مثل تلك المجالات، وربما في غيرها أيضاً، من الممكن تحديد إجراءات ملموسة ومتبادلة وقابلة للتحقق منها ويمكن اتخاذها بالتوازي، من شأنها أن تُساهم في تغيير ديناميكيات الصراع، وفي أثناء هذه العملية، يمكن كذلك استكشاف إمكانية بناء عملية سياسية أوسع لمعالجة كافة القضايا الواردة في قرار مجلس الأمن 2254.

12. لقد تلقيت بالفعل بعض الأفكار، وما زلت أطور أفكاراً أخرى. هناك حاجة إلى تعميق النقاش، وسأواصل المشاورات لتحقيق هذا الهدف. إن الدبلوماسية الدولية البناءة اللازمة لدعم هذا الجهد لم تعد أمراً سهلاً بسبب التوترات الدولية المتزايدة في الآونة الأخيرة. لكنني سأستمر في العمل في هذا الاتجاه.

السيدة الرئيسة،

13. لنتذكر أيضاَ تأثير الصراع السوري على المنطقة. يُسعدني أنكم ستستمعون اليوم إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية حسام زكي. فإن المساهمات والدعم الإقليمي للجهود التي تقودها الأمم المتحدة لتيسير التسوية السياسية أمراً بالغ الأهمية، وكذلك مساهمات العديد من الأطراف الدولية الأخرى. لذلك، أستمر في التشاور على نطاق واسع. خلال الشهر الماضي، أجريتُ مشاورات في جنيف مع ممثلين من عدة دول، وسافرت إلى واشنطن لإحاطة مسؤولي عدد من الدول التي اجتمعت هناك بدعوة أمريكية، كما سافرت إلى أنطاليا حيث تمكنت من مقابلة وزيري خارجية تركيا وروسيا، ضمن محاورين آخرين.

السيدة الرئيسة،

14. واستمراراً في تنفيذ ولايتي، أواصل التشاور على نطاق واسع مع السوريين وتقييم الأفكار والمساهمات التي أتلقاها. فقد اجتمع المجلس الاستشاري النسائي على مدار هذا الأسبوع وجزء من الأسبوع الماضي خارج جنيف، واستمرت عضواته في نقل وجهات نظرهن وأفكارهن حول العملية السياسية. من خلال تقديم رؤية مبنية على النوع الاجتماعي، فقد أكدت عضوات المجلس على

أهمية مراعاة تطلعات جميع السوريين من خلال العملية السياسية. وأرحب باستعدادهن للمشاركة بآرائهن حول مسائل تتسم بالصعوبة.

15. في وقت سابق من هذا الشهر، عقدنا أيضاً في جنيف في إطار غرفة دعم المجتمع المدني مجموعات العمل المعنية بموضوعات مثل العمل المدني والقيم المدنية، وكذلك حول الاقتصاد، والتعافي، وآفاق التنمية. وقد أبدى المشاركون حرصاً على دعم جهودنا لتعزيز عملية سياسية فاعلة لتنفيذ القرار 2254. ويشارك الكثير منهم في جهود بناء السلام على المستوى المحلي لتعزيز مجتمع قائم على القيم المدنية المشتركة للمشاركة والتعددية والمساواة ومناهضة العنف واحترام الحقوق والحريات. وأعربوا عن انزعاجهم من الوضع الاقتصادي الذي يغذي اقتصاد الحرب، ودعوا المانحين إلى عدم نسيان سوريا والاستثمار في جهود التعافي المبكر.

16. ختاماً، أريد التأكيد على أنني ما زلت أعول على جميع أعضاء مجلس الأمن في دعم جهودي لتنفيذ ولايتي في تطبيق قرار مجلس الأمن 2254، واستعادة سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، ولتمكين الشعب السوري من تحقيق تطلعاته المشروعة.

شكراً السيدة الرئيسة.